الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

رؤيـــة حـزبيـــة

الأبعاد الدولية فى التنمية

سبتمبر ٢٠٠٣

المحتويات

مقدمة ١

أولاً: التنمية الاقتصادية كهدف استراتيجى للسياسة الخارجية المصرية: ٢

١- زيادة الصادرات

٢- جذب مزيد من الاستثمارات

٣- دعم مشاريع التنمية

ثانياً: علاقات دولية تخدم التنمية: ٦

١- العالم العربى

٢- أوروبا

٣- الولايات المتحدة

٤- آسيا

٥- أفريقيا

٦- التعاون متعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية

الخاتمة: البعد الخارجى للتنمية والأمن القومى المصرى ١٤

مقدمة

يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى -كما جاء في مبادئه الأساسية بأهمية التفاعل الإيجابى وتقوية الروابط مع العالم الخارجى بإعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق معدلات التنمية التى يستهدفها المجتمع. وأن التحديات الاقتصادية العالمية تفرض العمل على تنمية القدرة التنافسية لمؤسسات الانتاج الوطنى كى تكون قادرة على زيادة نصيب مصر من حجم التجارة الدولية. واستثمار المزايا النسبية لمصر مثل الموقع الجغرافى والطاقات البشرية والقدرات الاقتصادية لجذب مزيد من الاستثمارات.

وقد أكدت ورقة مصر والعالم التى أقرها المؤتمر العام الثامن للحزب على أن السياسة الخارجية المصرية هى امتداد للسياسة الداخلية. وأن العلاقة التبادلية بينهما أصبحت حقيقة في النظم السياسية المختلفة. وأن مصر لا تستطيع أن تنعزل عن متغيرات عالمنا. أو تعيش وراء أسوار العزلة أو تنكفئ على نفسها في الداخل في عالم يتغير نتيجة للثورة التكنولوجية التى حطمت حواجز الزمان والمكان. وحولته إلى عالم يواجه سكانه نفس المشاكل والتحديات ويحملون على كاهلهم نفس الآمال والأحلام. وأكدت الورقة أيضاً على أهمية البعد الاقتصادى في السياسة الخارجية المصرية. وأهمية استمرار توظيف الدور الإقليمى لمصر وعلاقاتها المتميزة مع دول العالم بما يخدم عملية التنمية.

وقد تعزز هذا التوجه بفعل التطورات الدولية التى شهدها العالم من بداية التسعينات. وأهمها:

- ظاهرة تسارع وتيرة العولمة وتداخل اقتصاديات الدول أطراف المجتمع الدولى ودرجة الاندماج والانفتاح الكبيرة التى أحدثتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما أدى إلى ذوبان الحدود الفاصلة بين ما هو محلى وما هو دولى. فالتطورات على المستوى الدولى أضحى لها إمتداداً وتأثيراً على الصعيد المحلى أكثر من أى وقت سابق.

- تزايد إيقاع تكون التكتلات الإقليمية الاقتصادية فى العالم متمثلة ليس فقط فى الاتحاد الأوروبى. ولكن أيضا فى قارات أخرى (النافتا فى أمريكا الشمالية والايبك فى آسيا والمحيط الهادى). إضافة إلى التجمعات شبه الإقليمية التى بدأ العالم النامى فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى تكوينها بسرعة كبيرة لما يحققه التكامل الاقتصادى الإقليمى من فوائد فى ظل العولمة وأهمها: إنشاء نوع من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي. واتساع الأسواق ومرونة انتقال السلع وعناصر الإنتاج. ودعم تنافسية التكتل الإقليمي في مواجهة القوى الاقتصادية الأخرى (سواءً كانت دول أو تكتلات إقليمية) في مجال التجارة الدولية وجذب الاستثمار.

ومن هنا فقد حرص الحزب على ابراز الأبعاد التنموية للسياسة الخارجية المصرية فى سعيها لتوفير الإحتياجات المطلوبة لعملية التنمية الداخلية الشاملة. فالسياسة الخارجية - باعتبارها أحد الأنشطة الرئيسية لأية دولة- تعنى فى الأساس بترجمة التوجهات العامة للسياسات الداخلية للدولة على الصعيد الخارجي. مسترشدة فى هذا الإطار بادراك كامل ورؤية واضحة للمصالح والأهداف الوطنية فى ظل بيئة دولية وإقليمية تتسم بالإيقاع السريع والمتغير.

أولاً: التنمية الإقتصادية كهدف استراتيجى للسياسة الخارجية المصرية

يرتكز توجه السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك على دعم عملية بناء مصر الحديثة. بعد أن ظل تحركها الرئيسى خلال العقود السابقة مرتبطاً بالأوضاع السياسية والأمنية التى عاشتها مصر والمنطقة. والتى جعلت العمل الخارجى يرتكز بشكل كبير على القضايا السياسية. غير أن هذا الوضع شهد تحولاً ملحوظاً فى بداية الثمانينات مع تغير الأوضاع داخلياً وإقليمياً ودولياً وتوجه الدولة نحو تطبيق سياسات هيكلية تهدف إلى رفع مستوى معيشة المواطن المصرى بإعطاء قضية التنمية أولوية أولى. ومع بداية الثمانينات برز بعد جديد للسياسة الخارجية المصرية يهتم باستثمار علاقات مصر وصلاتها الدولية لخدمة أهداف التنمية الوطنية. وكان هذا البعد الجديد نتاجاً للأوضاع والتحديات الداخلية التى واجهت مصر وتمثلت بشكل أساسى في:

- الزيادة السكانية والطلب المتزايد على فرص العمل.
- الحاجة المتزايدة للتمويل الدولى نتيجة لعدم كفاية الموارد الإدخارية الداخلية لتمويل متطلبات التحديث من بنية أساسية وتنمية بشرية.
- متطلبات تحديث الصناعة المصرية وما يفرضه ذلك من ضرورة نقل التكنولوجيا واساليب الادارة المتقدمة.

وعلى ذلك. فقد بدأت السياسة الخارجية المصرية فى موازنة توجهاتها السياسية مع استراتيجية التنمية الاقتصادية بما يخدم المصلحة المصرية فى مفهومها الشامل. وذلك فى إطار استراتيجية مصرية ترتكز على محورين أساسين مرتبطين ببعضهما البعض:

أولهما تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي لما يعنيه ذلك من تهيئة المناخ الملائم لتحقيق المحور الثانى وهو التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع. وهو ما عرف بدبلوماسية التنمية.

ويمكن تحديد أهداف هذه الاستراتيجية التى سعت إلى تسخير كافة إمكانات مصر وعلاقاتها الخارجية لخدمة أغراض النمو الاقتصادى والتنمية الشاملة فيما يلى:

١- زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأجنبية.
٢- العمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.
٣- دعم مشاريع التنمية الداخلية.

١- زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأجنبية:

أظهرت السنوات الماضية أن العمل على زيادة الصادرات المصرية بشقيها السلعى والخدمى إلى الخارج يعد من أهم الأهداف الحيوية لتشجيع النمو وخلق مزيد من فرص العمل ودعم ميزان العمليات الخارجية. وفى هذا الإطار يساند الحزب استراتيجية الحكومة للتصدير التى تقوم على:

- تنمية الصادرات من خلال التركيز على الأسواق الكبيرة ذات القدرات الاستيعابية العالية. أو المنتجات والسلع التى يمتلك الاقتصاد المصرى ميزة نسبية عالية فى إنتاجها بالمقارنة بالدول الأخرى.
- تعريف المصدرين المصريين بالفرص التصديرية المتاحة والقوانين والإجراءات التى

تنظم عملية الاستيراد والتصدير فى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى المعايير التنظيمية التى تفرضها الدول المستوردة على وارداتها من الخارج.
- دعم التوجه نحو زيادة صادرات السياحة المصرية من خدمات فندقية وسياحية، باعتبارها المصدر الاول لمتحصلات النقد الاجنبى للاقتصاد القومى.
- عقد اتفاقيات للتجارة الحرة على المستويين الثنائى والاقليمى.
- تنظيم المعارض الدولية للصادرات المصرية فى الخارج.

٢ - زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية:

يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية أحد أهم ركائز برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، حيث تمثل الفجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي والتشغيل المستهدفة أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية المنشودة. إضافةً إلى ذلك، فإن جذب الاستثمار الأجنبي يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق المكاسب الديناميكية المتوقعة من جهود تحرير التجارة، حيث إن فتح الأسواق الخارجية إقليمياً وعالمياً لا يمثل هدفاً في حد ذاته وإنما مجرد وسيلة لا تؤتي فائدتها إلا إذا انعكس ذلك على مستويات النمو والتشغيل، الأمر الذي يجعل من تحرير التجارة أحد أدوات جذب الاستثمار الأجنبي. كما تمثل الاستثمارات الأجنبية مصدراً هاماً لنقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة.

وبالإضافة إلى الجهود الحثيثة التي قامت وتقوم بها حكومة الحزب لتحسين مناخ الاستثمار من إصلاح للسياسات النقدية والمالية وبرامج التثبيت والإصلاح الهيكلي والخصخصة وإصدار تشريعات لخلق بيئة مواتية للاستثمار، فإن الشق السياسى والدبلوماسى من سياسات جذب الاستثمار لا يقل أهمية، وذلك على عدة محاور يأتى فى مقدمتها:
- الجهود المصرية لإشاعة السلام والاستقرار في المنطقة مما يدعم من مناخ الاستثمار.

- محاولة الحد من الآثار السلبية للأحداث الإقليمية والدولية على الاقتصاد المصرى ومؤسسات الأعمال المصرية.
- الترويج للمشروعات القومية الكبرى ودعم تمويلها من جهات خارجية.
- إتاحة المعلومات للمستثمرين الأجانب حول مناخ الاستثمار وتشريعات الاستثمار فى مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم اتفاقيات المشاركة الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة التي ترتبط بها مصر ثنائياً وإقليمياً ودولياً تتضمن بعداً استثمارياً ضمن موادها بالشكل الذى يدعم انتقال الاستثمارات بين
مصر والدول الأطراف.

٣ - دعم مشروعات التنمية:

تسعى مصر من خلال علاقاتها بالدول والمؤسسات الدولية إلى العمل من أجل توفير المساعدات المادية والفنية اللازمة لخطط التنمية وفقاً لأولويات الحكومة المصرية. ويتم توجيه المساعدات الأجنبية التي تحصل عليها مصر إلى الجهات المعنية لتستطيع تنفيذ مشروعاتها لخدمة الجماهير في مختلف المجالات.

وقد بلغ إجمالى قيمة المنح التى حصلت عليها مصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ حوالى ١٢٩٨٩,٦٤ مليون دولار أمريكى، بينما بلغت قيمة القروض التى تم الحصول عليها ٩٠٩٧,٥٤ مليون دولار أمريكى. وتم توجيه معظم هذه المبالغ إلى مشروعات تنموية وقطاعات خدمية كما يوضح الجدول التالى:

اجمالى المبالغ التى تم تخصيصها لبعض القطاعات خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ :
(القيمة بالمليون دولار)

القطاع	حجم المنح	حجم القروض
الإسكان والمرافق	١٨٠١	١٠١٠
الطاقة والكهرباء	٥٣٧	٢٢٦٥
النقل والمواصلات	٩٩٥	٦٠٥
والاتصالات والمعلومات		
القطاع الخاص	٢١١٧ *	٨٧

* يتم الحصول على هذه المنح ثم يتم تقديمها إلى القطاع الخاص فى شكل قروض ميسرة يسددها هذا الأخير بالعملة المحلية فى اطار توفير العملة الصعبة لعملية استيراد الأجهزة والمعدات المطلوبة للعملية الإنتاجية. كما يدخل ضمن هذه المنح الدعم الفنى والتدريب وتنمية المهارات التى يمكن توفيرها للقطاع الخاص

وبشكل عام يمكن إيجاز أهم أهداف الحكومة فيما يتعلق بإنفاق هذه المساعدات فيما يلي:

أ - تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توجيه المساعدات التى يمكن الحصول عليها إلى المجالات التى تخدم الشريحة العريضة للشعب المصرى على النحو التالى :
- توفير الرعاية الصحية الأولية.
- تطوير التعليم من خلال بناء وتطوير المدارس وإدخال النظم الحديثة فى التعليم الفنى.
- تطوير المناطق العشوائية فى كافة محافظات مصر.
- دعم الصندوق الاجتماعى للتنمية.
- تدبير خطة ائتمان لخدمة صغار الحرفيين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر.
- دعم المشاركة الفعالة للجمعيات الأهلية فى تنفيذ المشروعات ذات الطابع الاجتماعى.

ب - تحسين أداء الاقتصاد المصرى من خلال إتاحة الموارد من جهات التمويل المختلفة لتمويل مشروعات القطاع الخاص.

جـ - تخفيض العجز فى الميزان التجارى وتنمية الصادرات.

د - تطوير محافظات الصعيد. مع التركيز على تطوير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وتطوير العشوائيات.

هـ - تحديث وتطوير المرافق والتوسع بها خاصة فيما يتعلق بقطاعات النقل والمواصلات والكهرباء والرى ومياه الشرب والصرف الصحى والصحة والمطارات والطاقة الجديدة والمتجددة والصرف الزراعى.

بالإضافة إلى ذلك يتم التفاوض مع الدول والهيئات المانحة لمبادلة جزء من القروض وتحويلها إلى منح لا ترد. وتعد برامج مبادلة الديون بمنح للتنمية من أكثر صور التعاون نجاحا مع شركاء مصر في التنمية وتحقيقا لأهداف التنمية الاجتماعية وأولويات خطة الدولة بالإضافة إلى ما تمثله من تخفيف الأعباء علي ميزانية الدولة.

ثانياً: علاقات دولية تخدم التنمية

إدراكاً لأهمية التفاعلات الدولية صار لزاما على مصر تحقيق التوازن فى أولويات السياسة الخارجية المصرية، بين التعاون الإقليمى والمتمثل في العالم العربى بشكل أساسى، بالإضافة إلى التعاون مع الدول المتقدمة التى تمثل أسواقها أكبر مستقبل لصادراتنا وتعد أهم مصادر الاستثمار الأجنبى إلى جانب التعاون الفنى والعلمى والتكنولوجى، وبين التوجه نحو الجنوب تعزيزا لعلاقات الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول النامية ثنائيا وإقليميا، وبين التعاون الإقليمى ومتعدد الأطراف.

وبناء على هذه الاعتبارات مجتمعة، فقد شهد العقدان الماضيان تنامى اهمية ما بات يعرف بدبلوماسية التنمية فى اطار السياسة الخارجية المصرية وادارة علاقاتها الثنائية والاقليمية من خلال عدة محاور تمثل الدوائر الجغرافية للسياسة الخارجية المصرية وهى: العالم العربى، الاتحاد الأوروبى، الولايات المتحدة، آسيا، أفريقيا، بالإضافة إلى التعاون المتعدد الأطراف.

١ - العالم العربى:

يحتل التعاون الاقتصادى مع الدول العربية اولوية هامة فى علاقات مصر الاقتصادية، سواء في شكل ثنائى أو عن طريق تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة العربية سعياً إلى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى في عالم لم يعد فيه مكان إلا للتكتلات الكبيرة، وتشمل جهود مصر في ذلك ما يلى:

أ - التعاون الثنائى:

- تمثل الدول العربية محوراً أساسياً لدفع الصادرات المصرية حيث تحتل مصر بموقعها الجغرافي وتنوعها الإنتاجي مركزاً رئيسياً في وسط العالم العربي يؤهلها لأن تكون مصدراً للسلع التي تحتاجها هذه الدول. وقد زادت الصادرات المصرية للدول العربية من ٥٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٧٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

- ومن جانب أخر قامت الحكومة المصرية بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية بهدف دعم التعاون التجارى والاقتصادى مع البلدان العربية بما يحقق الاهداف القومية نحو اقامة السوق العربية المشتركة التى طالما نادت بها القيادة المصرية. منها اتفاقية تجارية جمركية تم توقيعها مع الحكومة الليبية عام ١٩٩٠، واتفاقية تجارية تفضيلية مع الحكومة السورية فى عام ١٩٩١، واتفاقيات تجارة حرة مع كل من حكومات المملكة المغربية والمملكة الاردنية وجمهورية تونس ودولة لبنان عام ١٩٩٨. هذا فضلاً عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٨/١/١ بنسبة تخفيض جمركى ١٠٪ سنوياً وتزيد هذه النسبة الى ٢٠٪ اعتباراً من ٢٠٠٤/١/١، لتصل نسبة التخفيض الى ١٠٠٪ مع بداية عام ٢٠٠٥. كما تم عقد عدة لجان تجارية مشتركة مع كل من المغرب وسوريا وتونس وليبيا وسلطنة عمان والسودان والكويت والعراق والاردن ولبنان.

ب - تنشيط التجارة العربية - العربية:

تقدر بعض الدراسات أن نسبة التجارة البينية للدول العربية لا تتجاوز ٨٪ من حجم تجارتها الخارجية وهو ما يعد قدر ضئيل للغاية لما تمثله أسواق هذه الدول من عمق وتنوع علماً بأن حجم واردات الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى بلغ ١٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠١.

وترتبط الدول العربية باتفاقية التجارة العربية التي أبرمت تحت إشراف جامعة الدول العربية في ١٩٨١/١/٢٧، وتم إقرارها في ١٩٩٧/٢/١٩ بهدف إقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي تشمل تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء بنسبة ١٠٪ سنوياً حتى يتم تحرير

المعاملات التجارية بالكامل في ٢٠٠٥.
وتسعى مصر إلى تنشيط التجارة العربية-العربية بإعتبارها تمثل خطوة هامة في تحقيق التكامل الاقتصادى. وتشمل الجهود المصرية في هذا الصدد ما يلى:

- متابعة تنفيذ التطورات الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي ترى مصر أهمية الإسراع فى وضع آلياتها موضع التنفيذ بما يسمح بزيادة كمية ونوعية فى التجارة البينية بين الدول الأطراف.
- التوصل إلى اتفاق إطاري لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- السعى نحو التوقيع النهائي على إعلان أغادير (الذى تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى فقط) والذى سيتم بموجبه إنشاء منطقة تجارة حرة رباعية بين مصر والأردن وتونس والمغرب، لتخدم كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية.
- المضي قدماً في المفاوضات العربية الخاصة بإقامة الاتحاد الجمركي العربى والتي تعتبر الخطوة اللاحقة لإقامة منطقة التجارة الحرة.
- تطوير وإقرار العديد من المشروعات والمبادرات الاقتصادية المستحدثة، مثل مشروع الربط الكهربائي العربي، والأجواء العربية المفتوحة (تحرير خدمات النقل الجوي)، والتكامل في مجال السياحة، وغيرها من المشروعات. وعلى سبيل المثال، أمكن لشركات القطاع الخاص المصرية الحصول على العطاء الخاص بمد خط أنابيب الغاز الطبيعى المصرى من العريش إلى العقبة ثم من العقبة إلى داخل الأراضى الأردنية. وهى الأنابيب التى ستمتد لاحقا من الأردن إلى سوريا ولبنان.

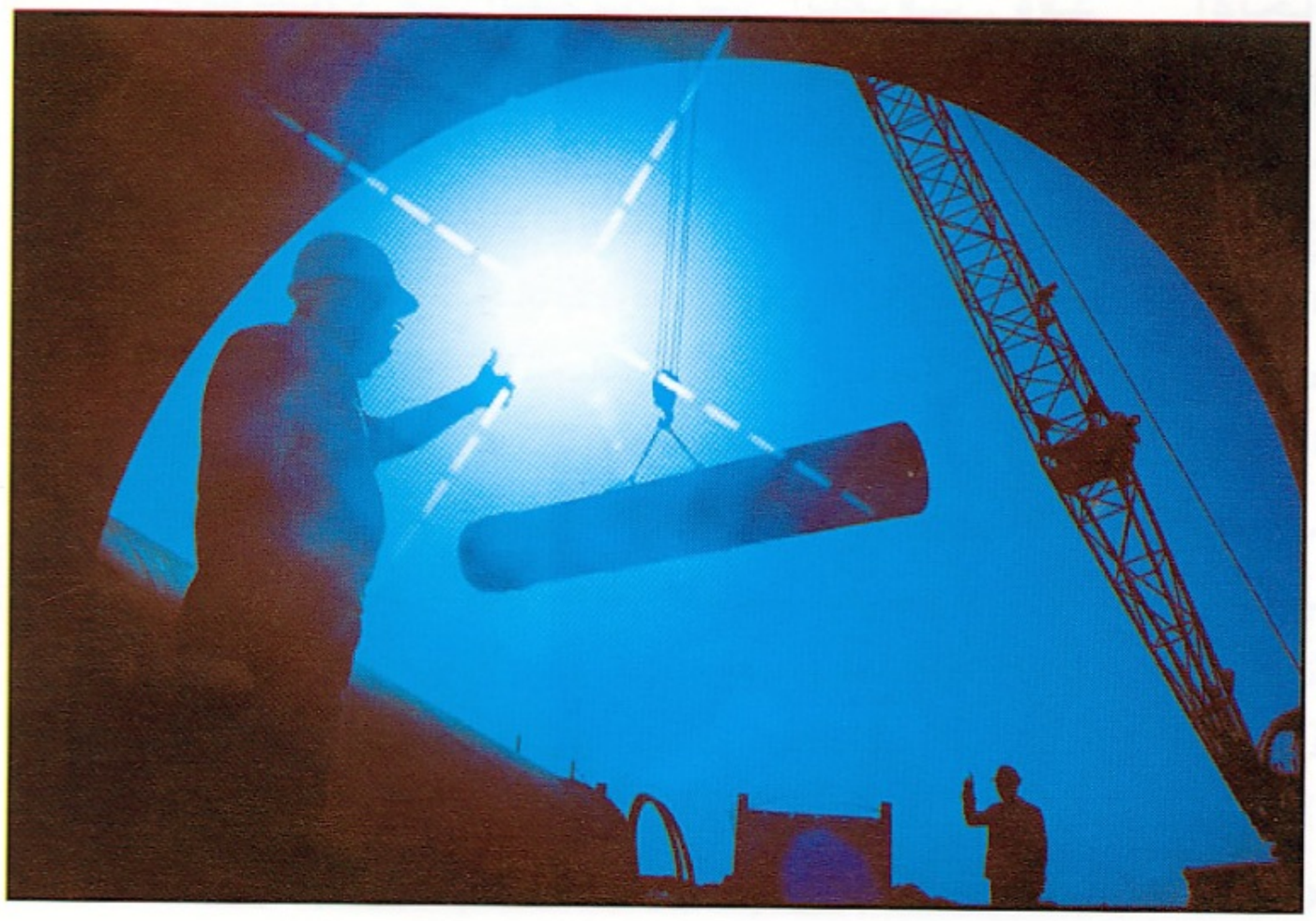

ج - التعاون مع مؤسسات التمويل العربية:

تتعاون مصر مع عدد من مؤسسات وصناديق التمويل العربية من أجل الحصول على منح وقروض لتمويل مشاريع التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة المنح التي حصلت عليها مصر من صناديق التمويل العربية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٣ قد بلغت ٥٧٧،٧٨ مليون دولار أمريكى، في حين بلغت القروض ٢٦٧٧،٨٧ مليون دولار أمريكي. وتواصل مصر التشاور مع مؤسسات التمويل العربية للحصول على مساهماتها فى تمويل عدد من مشروعات خطة الدولة من خلال القروض ذات الشروط

الميسرة. ومن بين المشروعات المطروحة للاستفادة من هذا التمويل تلك المتعلقة بمجال الكهرباء، ومياة الشرب والصرف الصحى، والتعليم، والصندوق الاجتماعى للتنمية.

٢ - أوروبـــا:

تتمتع مصر بعلاقات طيبة مع أوروبا سواء مع الاتحاد الأوروبى، أو في إطار العلاقات الثائية مع الدول الأوروبية المختلفة. وتهتم مصر بعلاقاتها الأوروبية في إطار تحقيق التوازن المطلوب للسياسة الخارجية تجاه القوى الدولية الكبرى، بالإضافة إلى أهمية الجانب الاقتصادى في العلاقات بين الطرفين. وقد نجحت مصر فى توظيف علاقاتها الوطيدة بالدول الاوروبية فى الحصول على مكاسب ملموسة فى مجالات التنمية، سواء فيما يتعلق بعلاقاتها مع الاتحاد الاوروبى، او فى اطار علاقاتها الثنائية مع دول الأتحاد. وتشمل أوجه التعاون الاقتصادى بين مصر وأوروبا ما يلى:

أ- التعاون مع الاتحاد الأوروبى:

يعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر شريك لمصر تجارياً وسياحياً. وأحد المصادر الرئيسية للتدفقات الاستثمارية والمساعدات الإقتصادية. وقد زادت الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى من ١١٩١ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١٣٠٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

وقد جاء توقيع مصر على اتفاقية المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبى (٢٥ يونيو ٢٠٠١) ثم تصديق مجلس الشعب عليها فى ٨ أبريل ٢٠٠٣ وبدء عملية التصديق عليها من قبل البرلمانات الاوروبية المختلفة، ليشكل بداية لتعاون طويل الأمد في المجالات التجارية والاقتصادية بما يعظم من الفائدة لمصر بحيث اصبحت الاتفاقية ركنا من أركان عملية التنمية الشاملة.

وتتيح الاتفاقية للاقتصاد المصرى زيادة فرص نفاذ صادراته إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى مجموعة من المساعدات المالية والفنية والتى تهدف إلى تعزيز عملية تحديث الصناعة ورفع مستوى البنية الأساسية، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات والأنشطة المولدة لفرص العمل ومواكبة الآثار والمتغيرات المصاحبة لإقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠. وقد قام الاتحاد الأوروبى في هذا الإطار بتقديم المساعدات المالية إلى الجانب المصرى من خلال برنامج (ميدا - ١) حيث حصلت مصر على منح بمقدار ٦٨٥ مليون يورو تحت مظلة هذا برنامج خلال الفترة بين ١٩٩٦ - ١٩٩٩ وهى ما تعادل ٢٢٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبى المخصصة فى إطار هذا البرنامج لدول حوض البحر المتوسط عن نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى حصول مصر على منح من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٣ بلغت قيمتها ١٢٠٢.٥٠ مليون دولار أمريكي. وتتمثل اهم البرامج التى استفادت من هذا التمويل فى برنامج تحديث الصناعة الذى يهدف إلى تحقيق النمو فى الناتج المحلى الاجمالى وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص المصرى مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبرنامج إصلاح قطاع الصحة الخاص بتوفير الرعاية الصحية الأولية للمصريين من خلال التغطية التأمينية الشاملة وتزويد وحدات الرعاية الصحية بالأجهزة الطبية اللازمة لرفع كفاءة الخدمات الصحية. ودعم برامج الصندوق الاجتماعى لتحقيق اهداف النمو الاقتصادى وخفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل جديدة وتقليص مستوى الفقر فى مصر. هذا بالاضافة الى مشروع تنمية قطاع الغزل والنسيج حتى يكون قادراً على جذب الاستثمارات الخارجية والمحلية وتحسين إنتاجيته وميكنته ضماناً للإنتاج المنافس جودة وسعراً.

ب - التعاون الثنائى مع الدول الأوروبية:

يأتى التعاون الثنائى بين مصر والدول الاوروبية مكملاً لاوجه التعاون مع الاتحاد الاوروبى، حيث نجحت مصر فى استثمار علاقاتها الوطيدة مع الدول الاوروبية الرئيسية فى تحقيق عائد ملموس فى صورة التعاون فى العديد من مشروعات التنمية ذات الاولوية فى قطاعـــات

مختلفة. ومن أبرز نماذج هذا التعاون مشروع إنشاء وتحديث الخط الأول لمترو الأنفاق بتمويل فرنسى. وبرنامج لبناء مدارس إبتدائية فى محافظات الفيوم. وقنا. والبحيرة. وبنى سويف. والذى تم تمويله بمنحة لاترد من المانيا. والمرحلة الأولى من مشروع تأهيل بنوك الدم بمساعدات من سويسرا ومشروع لتعليم الكبار ومشروع لدعم مجالات التقييم والإدارة البيئية بمساعدات من المملكة المتحدة.

٣ - الولايات المتحدة الأمريكية :

تحتل الولايات المتحدة أهمية كبيرة فى علاقات مصر الاقتصادية بالعالم الخارجى لعدة أسباب أهمها:

كون الولايات المتحدة ثانى أكبر شريك تجارى لمصر بعد الاتحاد الاوروبى. كما تعد الولايات المتحدة ثانى أكبر مستثمر أجنبى فى مصر بنسبة ٥٠٪ من صافى الاستثمارات الأجنبية . كما تعد مصر ثانى أكبر دولة متلقية للمساعدات الأمريكية على المستوى العالمى. وقد اتبعت الدبلوماسية المصرية خلال السنوات الماضية سياسة تنموية فى اطار علاقاتها مع الولايات المتحدة تقوم على تعظيم الاستفادة من المساعدات الامريكية وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية ومكافحة الفقر وذلك فى إطار من العلاقات المتوازنة بين البلدين. وفى هذا الإطار تم التركيز على توجيه هذه المساعدات إلى تحقيق الأهداف التنموية التالية:

- خلق فرص للعمل فى القطاع الخاص.
- زيادة إنتاجية القطاع الزراعى ومن ثم المساعدة على تحقيق التنمية الريفية.
- زيادة الصادرات المصرية فى قطاعات محددة.
- زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة والاتصالات.
- زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وقد بدأت الولايات المتحدة فى تقديم مساعدات اقتصادية لمصر في نطاق صندوق الدعم الاقتصادي اعتباراً من عام ١٩٧٥ في صورة قروض ومنح لا ترد. واعتباراً من عام ١٩٨٢ تم تحويل كامل البرنامج إلى منح لا ترد. ومازالت الولايات المتحدة مستمرة حتى الآن في تقديم المنح

الاقتصادية لمصر في نطاق هذا الصندوق. وتجدر الإشارة الى حصول مصر على منح من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ بلغت قيمتها ٨٠٩٧,٢١٩ مليون دولار أمريكي. ويشمل التعاون مع الولايات المتحدة العديد من البرامج منها برنامج التحويلات النقدية الذى تساهم المنح المقدمة فى اطاره فى دعم ميزان المدفوعات المصري عن طريق توفير النقد الأجنبي اللازم لشراء القمح من الولايات المتحدة الأمريكية , والمساهمة في سداد الديون الأمريكية المستحقة على مصر. وبرنامج المشروعات الانمائية المتعددة المدرجة في الخطة العامة للدولة والتي لها أولوية خاصة في مجالات البنية الأساسية مثل الكهرباء والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومشروعات في مجال الزراعة وأخرى لتنمية الموارد البشرية. وبرنامج الاستيراد السلعى للقطاع الخاص الذى يقوم على تشجيع القطاع الخاص المصرى للمساهمة فى التنمية الاقتصادية.

التجارة مع الولايات المتحدة:

يتبوأ الاقتصاد الأمريكى الصدارة بين اقتصادات العالم من حيث الحجم والقوة والعمق. بجانب تنوع أسواقه وأنماطه الاستهلاكية مما يجعله يمثل فرصا تصديرية كبيرة لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء. وبالرغم من ذلك فان صادرات مصر إلى الولايات المتحدة لم تتجاوز ٠,٦ مليار دولار فى المتوسط خلال عقد التسعينات وهو ما يمثل ٠,٠٨ ٪ من جملة الواردات الأمريكية خلال هذه الفترة . وقد بلغ العجز التجارى لمصر نحو ٢,٥ مليار دولار خلال هذه الفترة. ويرجع ضعف أداء الصادرات المصرية للسوق الأمريكية رغم كبر حجم هذه السوق إلى المشاكل الهيكلية التى تواجه الصادرات المصرية عموماً. بالإضافة إلى تمتع منتجى العديد من الدول المنافسة بمعاملات تفضيلية لمنتجاتهم داخل السوق الأمريكية مما جعلها أوسع انتشارا وقبولا لدى المستهلك الأمريكى والذى اعتاد على منتجات هذه الدول بمرور الوقت.

من هنا كانت الضرورة للتركيز على تحرير التجارة كهدف وتوجه استراتيجى مع الولايات المتحدة. والتفكير فى عقد اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة. فى اطار تأكيد الحزب على اهمية سياسات تحرير التجارة باعتبارها تمثل مكوناً اساسياً لاستراتيجية النمو الاقتصادى. بحيث يتمتع المنتج المصرى بنفس الميزات التى يتمتع بها منتجى الدول الأخرى التى تحصل على معاملات تفضيلية فى السوق الامريكية. إذ تتراوح نسب التعريفة الجمركية على بعض المنتجات المصرية من ١٢٪ إلى ٣٥٪. وقد شجع على هذا التوجه أيضاً تعديل مسار التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة والذى يشمل التحول التدريجى من تلقى معونات إلى إقامة علاقات تجارية واقتصادية متكاملة. كما ازداد الاهتمام بالتوجه نحو إنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة فى ضوء حقيقة قيامها بإلغاء نظام الحصص الكمية لوارداتها بدءاً من عام ٢٠٠٥. وهو النظام الذى كان يضمن لمصر حصة تصديرية من بعض المنتجات إلى السوق الأمريكية.

٤ - آسيـــــا :

يعتبر التوجه شرقاً نحو دول أسيا والتى تتسم بكثافة سكانية عالية بجانب ارتفاع الدخول فى بعضها من الأساسيات التى تمت إضافتها إلى التوجه الجغرافى لتنمية التصدير. ويضاف إلى ذلك إمكانية الاستفادة من نقل التكنولوجيا والاستثمارات من بعض هذه الدول إلى مصر مما يساعد على زيادة التدفقات الاستثمارية والفنية من ناحية. وزيادة الصادرات من ناحية أخرى. خاصة وأن الكثير من المؤسسات الإنتاجية فى هذه الدول لديها خبرات كبيرة فى التصدير إلى الأسواق العربية والأوروبية والأمريكية. ومن هنا كان التوجه نحو اضفاء البعد التنموى على علاقات مصر مع الدول الآسيوية. فإلى جانب التوجه نحو تنمية العلاقات التجارية مع هذه الدول والجهود لجذب

استثماراتها الخارجية. شهدت السنوات الماضية التعاون فى العديد من المشروعات الاقتصادية الهامة. من ابرزها مشروع إعادة تأهيل مستشفى الأطفال الجامعى بجامعة القاهرة (مستشفى أبو الريش) بتمويل من اليابان. هذا بالاضافة الى مساهمة اليابان بالجزء الأكبر من التمويل فى مشروع كوبرى قناة السويس (كوبرى السلام). ومشروع التعليم عن بعد بمساهمة من الصين.

٥ - أفريقيا:

تمثل القارة الأفريقية العمق الاستراتيجى والاقتصادى لمصر. كما أن قوتها الشرائية يمكن أن تكون منفذاً طبيعياً للمنتجات المصرية التى ستلقى رواجا كبيرا فى هذا السوق نظرا لتناسب أسعارها مع مستويات الدخول ومراعاتها للخصوصية الأفريقية فى المواصفات ودرجة الجودة. فالسوق الافريقية التى يبلغ حجمها اكثر من ٨٠٠ مليون نسمة تمثل قاعدة استهلاكية عريضة تتسم بالتنوع الكبير فى الأذواق ومواسم الطلب وكذا مستويات الدخل فيها وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات المصرية فى العديد من القطاعات السلعية والخدمية.

على الرغم من ذلك يلاحظ أن أفريقيا لازالت تمثل مصدرا الواحد فى المائة فقط من واردات مصر وتتلقى ٢٪ فقط من إجمالى صادراتنا. فبالرغم من وجود عدد من الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والتجارية التى تربط دول القارة الأفريقية فإن معظم هذه الاتفاقيات تعانى من ضعف الكيانات المؤسسية التى تقوم بإدارتها . بجانب محدودية وضعف قدراتها على تنفيذ السياسات والأهداف المنصوص عليها فى الأطر العامة لهذه الاتفاقيات. هذا بالإضافة إلى ضعف الإرادة السياسية لدى كثير من أعضائها لتنفيذ ما ورد بالأطر المنظمة لها. وميل معظم هذه الدول إلى تركيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية التى استعمرتها فى السابق. وهو ما ينعكس فى شكل ضعف علاقات الجوار الاقتصادية والتجارية بشكل عام.

ومن ثم تسعى مصر إلى تكثيف الجهد واتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تنشيط العلاقات الاقتصادية. بما فيها التجارية. مع الدول الأفريقية. من خلال العمل على زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى

الدول الأفريقية بشكل عام. وتنمية تجارة الخدمات والاتصالات والمواصلات والنقل المباشر (وقد بدأت شركات الهواتف المحمولة المصرية بالفعل فى المنافسة في السوق الأفريقية). وتنمية التعاون فى مجالات الزراعة ومشروعات الرى من خلال مبادرة حوض النيل التى تسعى مصر من خلالها إلى تأمين احتياجاتها من المياه. وايضاً فى مجال الصحة وفتح أسواق للدواء المصرى. وتفعيل دور القطاع الخاص المصري في الدول الأفريقية وإقامة مجالس الأعمال المشتركة كأداة فعالة لدعم العلاقات التجارية والاستثمارية. هذا الى جانب تنمية التواجد المصري من خلال شركات المقاولات والتشييد والبناء المصرية. وتصدير خدماتها بناءً على السمعة الطيبة لهذه الشركات. وإنجازاتها السابقة في أفريقيا.

وقد خطت مصر خطوة ملموسة نحو تفعيل التعاون التجارى والاقتصادى مع دول القارة بالانضمام فى مايو ١٩٩٨ الى اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). والتى انضمت إليها مصر في مايو ١٩٩٨. وتضم هذه الاتفاقية فى عضويتها كل من مصر. و أنجولا. وبوروندي. و جزر القمر. وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وجيبوتي. وإريتريا. وإثيوبيا. و كينيا. ومدغشقر. وملاوي .وموريشيوس. وناميبيا. ورواندا. وسيشل. والسودان. وسوازيلاند. وأوغندا. وزامبيا. وزيمبابوي. ومثلت الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا فى عام ٢٠٠١ نحو ٢٪ من إجمالى الصادرات المصرية. ورغم زيادتها خلال تلك الفترة بنسبة ٣١٪ لتصل إلى ٦٣ مليون دولار فإن حجم هذه الصادرات لا يزال محدوداً وهو ما يتطلب السعى نحو توسيع العلاقات التجارية فى اطار استراتيجية التحرك التجارى الاقتصادى المصرى مع دول القارة. وتعتمد هذه الاستراتيجية بشكل عام على توسيع نطاق نفاذ الصادرات المصرية الى دول القارة من خلال التحرك على عدد من المحاور. حيث تسعى مصر للدخول فى اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا. فى نفس الوقت الذى تسعى فيه مصر الى ربط الأقطاب الثلاث الحاكمة لحركة التنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية من خلال اتفاق تجارة حرة يجمع بين مصر ونيجريا وجنوب أفريقيا. على أساس أنها الدول الحاكمة فى تنمية المناطق المحيطة بها.

٦ - التعاون متعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية:

يمثل التعاون متعدد الاطراف ركناً هاماً فى السياسة الخارجية المصرية يتعين تدعيمه من خلال تعظيم المشاركة في أعمال المنظمات والتجمعات الاقتصادية الدولية بما يخدم الأهداف التنموية المصرية. وفى هذا الاطار تحتل مشاركة مصر فى منظمة التجارة العالمية اهمية خاصة لما تمثله من محفل رئيسى لمنظومة التجارة العالمية. تسعى مصر من خلالها لتحقيق اهدافها التنموية. فى ضوء الارتباط الوثيق بين سياسة تحرير التجارة. واستراتيجية النمو الاقتصادى.

وقد شاركت مصر في الجولات المختلفة من مفاوضات تحرير التجارة مما جعل مصر من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق شاركت مصر في أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية منذ مرحلة الإعداد وحتى انتهاء أعمال المؤتمر بالدوحة في الرابع عشر من شهر نوفمبر ٢٠٠١. حيث بدأ الإعداد للمؤتمر بعقد العديد من الاجتماعات والمشاورات التي استغرقت عامين وذلك في سبيل التوصل إلى صياغات توفيقية في آراء ومواقف الدول الأعضاء والتي تباينت بين مؤيد ومعارض لبدء جولة جديدة من المفاوضات. كما قامت مصر بدور فعال في مرحلة الإعداد للمؤتمر حيث تم تكثيف الجهود السياسية والاقتصادية للتنسيق مع كافة الدول العربية والأفريقية والدول النامية حول الموضوعات المطروحة للتفاوض مع التأكيد على مصالح مصر الاقتصادية والتجارية.

وكان لمصر الدور الريادي بين الدول النامية حيث كانت عضواً في لجنة صياغة الإعلان النهائي

كما تم اختيار رئيس الوفد المصري كمنسق عام للمواقف بين الدول الأعضاء وخاصة النامية منها. وقد اتسم الموقف المصري بالموضوعية والتوازن والتركيز على الموضوعات التي تخدم مصالح مصر و الدول النامية تأكيداً منها على ضرورة إشراك الدول النامية في القرارات التي تتخذ بالمنظمة والعمل على تجنب تهميش دورها فى النظام التجاري العالمي.

وفي إطار متابعة تطور المفاوضات والتغلب على الفجوة في المواقف التفاوضية للدول النامية والمتقدمة قبل انعقاد مؤتمر كانكون بالمكسيك. تبنت مصر عقد مؤتمر وزاري مصغر في شرم الشيخ خلال الفترة من ٢١-٢٢ يونيو ٢٠٠٣ استضافت خلاله عدد ٢٧ دولة من الدول الفعالة من أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وتؤمن مصر بأن عملية تحرير التجارة الدولية تنطوي على العديد من الفرص. الأمر الذي يتعين معه العمل على تعظيمها. وتتمثل تلك الفرص فى:

- زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من السلع الزراعية والصناعية إلى الأسواق العالمية.
- ارتفاع حصيلة الاقتصاد من النقد الأجنبي.
- توفير المزيد من فرص العمل في القطاعات التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية.
- زيادة الرفاهة بالنسبة للمستهلك النهائي نتيجة انخفاض الأسعار النهائية للسلع نتيجة لإلغاء الجمارك.

وانطلاقاً مما تقدم فقد صاغت مصر موقفها الوطني من النظام التجاري العالمي على أساس الدعوة إلى نظام متوازن يعكس مصالح كافة أعضائه بمختلف مستوياتهم التنموية فى التوصل إلى تجارة حرة وعادلة. وذلك من خلال إرساء المطالب المصرية التي يتم التأكيد عليها خلال المفاوضات الحالية والتي تخدم مصالح مصر والدول النامية وذلك على النحو التالي:

- إقرار مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية كجزء لا يتجزأ من المبادئ الأساسية للنظام.
- الأخذ في الاعتبار القطاعات ذات الأولوية في التحرير بالنسبة للدول النامية.
- العمل على صياغة مشاركة فعالة بين الدول النامية والدول المتقدمة لنقل التكنولوجيا إلى اقتصاديات الدول النامية.
- مراعاة طاقات التحرير لدى الدول النامية من خلال ضبط "إيقاع" التحرير وعدم تحميل اقتصاديات الدول النامية بأعباء تفوق طاقاتها. من خلال أسلوب الفترات الانتقالية.
- تقديم المعونات الفنية للدول النامية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن عملية تحرير التجارة الدولية والتخفيف من الآثار السلبية (الاقتصادية والاجتماعية) التي قد تنجم عنها.

الخاتمة: الأبعاد الخارجية للتنمية والأمن القومى المصرى

ينطلق الحزب الوطنى فى تعامله مع القضايا الخارجية من قناعة راسخة بأن حجم التداخل بين مجالات العمل الداخلى وبين التطورات والمؤثرات الخارجية، انما ينبع من حقيقة فرضتها المتغيرات التى طغت على طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة. وعلى نفس هذا النحو، لم يعد بالإمكان فصل السياسة الخارجية للدولة عن سياساتها الداخلية سواء فى مجال العمل السياسى، او الاقتصادى، او الاجتماعى، او التنموى. فكل من السياستين يعد امتداداً ومكملاً للآخر، بل انه يمكن القول أن السياسة الخارجية باتت تمثل أحد أهم الأدوات لتحقيق أهداف التنمية التى تضعها القيادة السياسية فى مقدمة أولوياتها، وذلك من منطلق ان الابعاد الدولية للتنمية لا تقل اهمية عن الجوانب والاعتبارات المرتبطة بمجالات الاصلاح الداخلى.

وقد كانت مصر مدركة لهذا الواقع، ولحجم التحول الذى طرأ على طبيعة العلاقات الدولية، ومن ثم فقد واكبت السياسة الخارجية لمصر التحول الذى طرأ على دفة السياسات الداخلية منذ منتصف السبعينات، عندما اتجهت مصر نحو الإصلاح الاقتصادى كأساس لاستكمال مسيرة التنمية الشاملة، وأصبحت السياسة الخارجية المصرية تمثل مجالاً هاماً - بل ومحورياً - لخدمة قضايا التنمية بكافة أبعادها. فبعد أن اقتصرت السياسة الخارجية المصرية على العمل السياسى لما كان يقتضيه حجم التحديات التى واكبت مراحل التحرر والكفاح الوطنى خلال عقدى الخمسينات والستينات، واستعادة الأرض المحتلة ومسيرة السلام خلال السبعينات والثمانينات، أضيفت الى أولويات الدبلوماسية المصرية مهام أخرى منذ بداية الثمانينات وحتى الآن تمثلت فى مساندة جهود الإصلاح والتحديث، وذلك من خلال نسج شبكة من العلاقات مع الدول والجهات والمؤسسات الدولية المختلفة لتأمين المصالح المصرية ذات الصلة بأهداف التنمية، وهى علاقات استطاعت القيادة السياسية توظيفها فى إطار استراتيجية التنمية الشاملة التى اتبعتها الدولة.

من هنا كان الارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية من ناحية، وبين خطط التنمية عبر المراحل المختلفة لعملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية التى مرت بها مصر من ناحية أخرى، بدءاً بتأمين المساعدات الخارجية للمساهمة فى بناء بنية تحتية عصرية خلال الثمانينات، والتى كانت القاعدة التى مكنت الانطلاق نحو مراحل التحديث التالية، ومروراً بالنجاح فى التفاوض مع المؤسسات الدولية والدول المانحة فى بداية التسعينات لإعفاء جزء كبير من المديونية الخارجية لمصر تصل الى حوالى ٥٠٪ من اجمالى المديونية الخارجية، وصياغة برامج ميسرة للاصلاح الهيكلى للاقتصاد مع مراعاة البعد الاجتماعى للاصلاح، وانتهاءاً بفتح الأسواق الخارجية للمنتجات المصرية من خلال التحرك لعقد اتفاقيات التجارة الحرة والانضمام الى تكتلات اقتصادية إقليمية بما يتواكب مع سياسة تحرير التجارة التى باتت تمثل ركناً أساسيا لاستراتيجية الاصلاح الاقتصادى.

وقد اتسم التحرك الخارجى لمصر خلال تلك الفترة بالتوازن فى علاقاتها الخارجية، دون التركيز على دولة او تكتل معين على حساب

غيره. فقد انتهجت السياسة الخارجية المصرية منذ الثمانينات توجهاً اعتمد على التحرك على اكثر من جبهة بالتوازى. فمع السعى لتوطيد العلاقات القوية بين مصر والدول الاوروبية، اتجهت مصر فى نفس الوقت لتنمية شبكة علاقات واسعة مع الولايات المتحدة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية المصرية سياسياً واقتصادياً. هذا فى نفس الوقت الذى استطاعت فيه مصر ان تحافظ على علاقاتها التاريخية مع الاتحاد الروسى ودول شرق اوروبا. وقد تزامن ذلك مع تحرك مواز نحو توطيد علاقات التعاون الاقتصادى فى مناطق النفوذ التقليدية لمصر، وعلى راسها المنطقة العربية وافريقيا. فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه مصر نحو اقامة علاقات مع الاقتصاديات الصاعدة فى آسيا.

وإذا كان التداخل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية قد فرضته مقتضيات التحديات التى صاحبت عملية الإصلاح والتنمية الشاملة خلال العقود الماضية، فإن هذا الارتباط قد تعززوترسخ فى ظل ولوج عصر العولمة، وما نتج عنه من تلاشى الحدود الفاصلة ليس فقط بين الخارج والداخل، وانما أيضا بين ميادين العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى، بحيث باتت تمثل أركاناً مترابطة لمنظومة العمل الدولى، تتعدى فى أبعادها إطار العمل التقليدى الذى حكم التعامل بين الدول. فقد تواكب مع ظاهرة العولمة بروز اطراف فاعلة جديدة على الساحة الدولية تنافس الدول فى التأثير على مجرى العمل الدولى، سواء كانت فى شكل منظمات دولية غير حكومية، أو شركات الأعمال العملاقة، أو المؤسسات الدولية - الرسمية منها وغير الرسمية - والتى تعمل فى إطار منظومة من القيم تحكم التعامل والتفاعل بين هذه الأطراف. فالتعامل فى إطار هذه المنظومة من العلاقات لا يعتمد فقط على عناصر القوة التقليدية للدول التى ارتكزت على النفوذ السياسى والقوة العسكرية، والتقدم الاقتصادى، بل تتعدى ذلك لتشمل مبادئ التقدم، والتزام الدولة بحرية الراى والتعبير، والديمقراطية والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، وانفتاح مجتمعها المدنى، ونضج مؤسساتها وتطورها، بالإضافة إلى استقرارها الداخلى، وكلها مقومات تحدد مدى الثقل الذى تتمتع به الدولة فى الساحة الدولية. وفى هذا الاطار استطاعت مصر ان تكتسب مكانتها المرموقة بين الدول. فإلى جانب دورها السياسى وثقلها الاقليمى، فان التزام مصر بتعزيز مبادئ الحرية، والانفتاح لتعزيز مسيرتها الديمقراطية، وتاكيدها على توسيع الحريات العامة، وتحرير الاقتصاد لخدمة مجتمعها، أضاف إلى الرصيد الثمين الذى تتمتع به من علاقات واحترام. ومن هنا كان نجاحها فى توظيف سياستها الخارجية لمساندة استراتيجيتها التنموية.

ومن هنا، وفى نفس الوقت الذى يؤكد فيه الحزب على محورية السياسة الخارجية فى تحقيق الاهداف الاقتصادية والتنموية التى تسعى لهـا

الدولة. فهو يؤكد ايضاً ان التفاعل مع العالم الخارجى ليس مهمة الدولة وحدها او جهاز الدبلوماسية الرسمية، بل يعتبر مسئولية اجتماعية، شانها شان مجالات التنمية الاخرى التى تتطلب مشاركة فعالة من قبل فئات المجتمع. وهو ما استند عليه تصور الحزب فى ورقة مصر والعالم. ويؤكد الحزب فى هذا الصدد ان الرؤية التى يطرحها لتكون المرجع لسياسات الاصلاح، والتى تقوم على الارتقاء بالمجتمع لتحقيق النهضة الشاملة نحو مجتمع قائم على المعرفة، وثقافة التنمية والتقدم هى القادرة على ضمان ريادتها العربية، وتعزيز مكانتها الدولية، من خلال تمكين المجتمع من الاضطلاع بدوره المطلوب فى التفاعل مع المجتمع الدولى، فى ظل عالم متغير تجتاحه ثورات متلاحقة تستند فى المقام الاول على المعرفة والانفتاح كاساس لتحقيق رفاهية الشعوب.

ومن منطلق هذه الاعتبارات، فان الحزب يؤكد دوماً على اهمية تاييد التوجه نحو الانفتاح المتوازن على العالم الخارجى، وتبنى السياسات الكفيلة بتعظيم الاستفادة التى يمكن ان تعود على عملية التنمية من علاقات مصر الخارجية فى اطار جهود التطوير والاصلاح لمسيرة التنمية. ويقود ذلك الى استنتاج هام وهو أن البعد الخارجى للتنمية، والتعامل معه بات يمثل الآن احد أهم ركائز الأمن القومى المصرى بمفهومه الواسع الذى يعتبر التنمية الشاملة ومتطلباتها من ضمن الاهداف القومية العليا التى تتصدر اولويات الدولة والمجتمع. وعليه فان الحزب يرى ان كل ما يتصل بعلاقات مصر الخارجية، بشقيها الرسمى وغير الرسمى، لا يمكن التعامل معه إلا على أساس حسابات دقيقة توازن بين الاعتبارات والتعقيدات المختلفة للاحداث والتطورات الخارجية من ناحية وترابطها الوثيق بالاوضاع الداخلية من ناحية اخرى. وذلك من منطلق الإدراك لمحورية البعد الخارجى للمصلحة القومية، حفاظاً على ما تتمتع به مصر من مكانة واحترام، وعدم التفريط فى الإنجازات التنموية الملموسة التى حققتها مصر على مدار العقود الماضية.

المؤتمر السنوى

الفكر الجديد وحقوق المواطن

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg